المجلة الدولية لدراسات اللغة العربية وادابها
International Journal of Arabic Language and Literature Studies
Homepage : https://al-kindipublisher.com/index.php/ijals
ISSN: 2707-7659

المرفوعات في تفسير القرطبي: المسائل النحوية في تفسير القرطبي للأجزاء الخمسة الأولى من القرآن الكريم "نموذجا"

د. ذو الأذهان بن عبدالحليم، جامعة السلطان زين العابدين، كوالاترنجانو، ماليزيا. البريد الالكتروني: hossanhuda@gmail.com
هدى محمد عبدالرزاق حصن، جامعة السلطان زين العابدين، كوالاترنجانو، ماليزيا

الملخص:
يتلخص هذا البحث في دراسة أهم المسائل النحوية التي تختص بالمرفوعات التي تناولها الإمام القرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن " الأجزاء الخمسة الأولى نموذجا، ويعتبر القرآن الكريم من أعظم المصادر في معرفة اللغة والوقوف على أسرارها، ومايتعلق به من علوم وخصوصا علم التفسير، وقد وضع لنا الإمام القرطبي مصنفا ثريا على مستوى الكم والكيف، فهو موسوعة جامعة لكل مايتعلق بالقرآن الكريم، وقد جمع القرطبي بين دفتي هذا التفسير علوما شتى، بينها مسائل نحوية جمة تشد الانتباه إليها لما فيها من اهتمام مستفي ومتقن بقضايا النحو ومايتبع ذلك من قضايا ووسائل وتحقيقات تشكل مادة ثرية تستحق البحث والدراسة، وتتمثل مشكلة البحث في أن الإمام القرطبي متمكن نظرا وتطبيقا؛ كما ظهر في تفسيره، ولكنه مع ذلك لم يعرف نحويا كما عرف فقيها ومحدثا عالما مشاركا في علوم عدة، وتظهر مشكلة البحث أيضا في تعدد الأوجه الإعرابية للمسألة النحوية الواحدة في معنى الآية القرآنية، ويهدف هذا البحث إلى إبراز المسائل والقضايا النحوية التي تعرض لها الإمام القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، وخاصة المسائل التي تتعلق بالمرفوعات في تفسير القرطبي.

الكلمات المفتاحية: المسائل النحوية– الإمام القرطبي– المرفوعات- القرآن الكريم

المقدمة

مما لاشك فيه أن (النحو) من أقوى المرتكزات، وأهم الأسس والدعائم التي يقوم عليها اللسان العربي من لغة وبيان وأدب، فلا بد من معرفة هذا العلم، لمن أراد أن يتبحر في أي علم من العلوم.
ولما نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، اكتسبت هذه اللغة شرفا عظيما، ونالت منزلة رفيعة، فأقبل العلماء على القرآن الكريم ينهلون من عجائبه، فارتبطت هذه العلوم بخدمة كتاب الله العزيز فصار المحور الذي دارت حوله الدراسات اللغوية بمختلف فروعها، وتناوله الباحثون من جوانب مختلفة.

فإن أعظم مصدر في معرفة اللغة والوقوف على أسرارها كتاب الله تعالى وما يتعلق به من علوم وخصوصا علم التفسير، ومن بين هذه التفاسير تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد، شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، وإنه قد وضع لنا مصنفا ثريا على مستوى الكم والكيف، فهو موسوعة جامعة لكل مايتعلق بالقرآن الكريم ويبدو هذا واضحا من تسميته لتفسيره (الجامع لأحكام القرآن)، والمبيّن لما تضمنه من السنة والقرآن، فقد جمع بين دفتيه علوما شتّى، بينها مسائل نحوية جمة، تشدّ الانتباه إليها، لما فيها من اهتمام مستفيض، ومتقن بقضايا النحو، ومايتبع ذلك من قضايا ووسائل وتحقيقات تشكل مادة ثرية تستحق البحث والدراسة.

المرفوعات في تفسير القرطبي

المسألة الأولى: (جملة الابتداء)

قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [1]

يقول القرطبي ("الحمد لله" ثناء أثنى به على نفسه، فكأنه قال: قولوا: الحمد لله) [2]

وعلى هذا فآية "الحمد لله" موقع جملة الابتداء، باعتبارها مبتدأ وخبر، أو جملة مقول القول، كما أشار الإمام القرطبي مسبقًا.

بيان المسألة :

تتعلق هذه المسألة برفع "الحمد على الابتدأ " أم بنصبه على المصدر، أو الفعل المحذوف (حمدت الحمدَ) وهذا ما رُوي عن سفيان بن عيينة ورؤبة بأنهما قرآها بالنصب على المصدرية، أو على حذف الفعل، وهي لغة قيس والحارث بن أسامة ،وعلى هذا تقول "قرأت الحمد لله رب العالمين" لا يجوز إلا ذلك لأنه حكى كيف قرأ وكل عامل ومعمول فيه هذا سبيلهما وتقول قرأت على خاتمه الحمد لله وقرأت على فصه زيد منطلق. [3]

فالخلاف هنا يتمحور حول رفع الحمد أم نصبه، وهذا موضع الخلاف، إلا أن رأي الجمهور قال بالرفع دون النصب، لأنها بدأت بلام الاستحقاق ولام الاستحقاق كقوله عز وجل: (الحمد لله رب العالمين) و (الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا) ؛ وكقولك: "المنة في هذا لزيد والفضل فيما تسديه إلا لزيد ألا ترى أن المنة والفضل ليس مما يملك وإن كان المملوك والمستحق حاصلين للمستحق والمالك، ولام الملك والاستحقاق جميعا من صلة فعل أو معناه لا بد من ذلك، وكذلك سائر حروف الخفض كلها صلات لأفعال تتقدمها وتتأخر عنها كقولك: الحمد لله رب العالمين؛ والمال لزيد يقدر سيبويه فيهما معنى الاستقرار تقديره عنده المال مستقر لزيد والحمد مستقر لله تعالى". [4]

رأي الإمام القرطبي:

وافق الإمام القرطبي رأي الجمهور في هذه المسألة على أنها بالرفع دون النصب، فالرفع؛ لأن الرفع أجود من النصب من جهة المعنى واللفظ، "لأن الاسم معرفة خُبرت عنه:فإنك إذا رفعت أخبرت أن حمدك وحمد غيرك لله جلّ وعلا". [5]

الخلاصة :

نستنتج مما سبق أن الإمام القرطبي أتبع منهج الجمهور في رفعه "الحمد" على الابتداء دون النصب، وهو الوجه الأدق من حيث جودة وقوة المعنى.

المسألة الثانية: **(الرفع بالانقطاع أو الاستئناف)**

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [6]

قال القرطبي: (قوله الذين في موضع خفض على النعت، ويجوز على القطع، أي: هم الذين، ويجوز النصب على المدح).[7]

بيان المسألة :

تتعلق المسألة برفع الاسم الموصول على القطع، فكأنه حين قلت قيل هدى للمتقين قيل من هم فقيل: (الذين يؤمنون بالغيب)، أي رفع على النعت المنقطع؛ لأن الله تعالى نعتهم ، فأثبت نعتهم ووصفهم قال: {الذين يؤمنون بالغيب}، فهو تخصيص لهم.

ويجوز أن يكون موضع الذين نصبا على المدح أيضا كأنه قيل اذكر الذين.[8]

وقالوا أنه خفض على النعت "فالذين " نعت "للمتقين"،أي: أنه موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة، فهو وصف للمتقين وكاشف لهم ، صفة واردة بياناً وكشفاً للمتقين كقولك: زيد الفقيه المحقق لاشتمالها على ما أسست عليه حال المتقين من الإيمان الذي هو أساس الحسنات والصلاة والصدقة. [9]

رأي الإمام القرطبي:

وجه الإمام القرطبي آراءه النحوية منسجمة مع القواعد المنطقية التي تعين على فهم النص، وهو ما يجعله من كبار المفسرين الذين لا يحيدون ولا يتزمتون لآرائهم الشخصية.

الخلاصة :

نرى مما تقدم أن الإمام القرطبي رجح جميع الآراء لهذه المسألة فقال: بالخفض والرفع والنصب، وهذا يدل على مدى موافقة منهجه التفسيري للرأي الصائب وانسجامه مع المنطق اللغوي...

المسألة الثالثة: **(حكم إعراب ضمير الفصل)**

المسألة: إعراب ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [10]

يقول القرطبي: ("هم" يجوز أن يكون مبتدأ ثانيًا، وخبره "المفلحون"، ويجوز أن تكون "هم" زائدة. [11]

بيان المسألة :

تتعلق هذه المسألة بضمير الفصل، وإعرابه، وقد أختلف النحاة في تلك المسألة، فقال النحاس: "هي في محل رفع بالابتداء و "المفلحون " خبرجملة فعلية للمبتدا الثاني "هم" [12]، وهو ما قال به الكوفيون أن لهذا الضمير محلا من الإعراب وسموه ضمير عماداً؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر.

أما البصريون فيسمونه ضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت، ليخرج من معنى النعت، ولا موضع له من الإعراب عندهم؛ لأنه إنما جاء لوظيفة واحدة ألا وهي الفصل بين الخبر والنعت، فمن شروطه أنه يقع بين اسمين معرفتين، وهذا ما جاء واضحًا في قوله تعالى " كنت أنت الرقيبَ" فلو كان لهذا الضمير محلاً من الإعراب لوقع "الرقيب" مرفوعا على أنه خبراً للضمير، أما أنه جاء منصوبًا فذلك، نحو ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم وتميم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقا ويقرؤون قوله تعالى:﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [13]

وقوله تعالى:﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [14]

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد. [15]

رأي الإمام القرطبي:

يقول القرطبي: في "هم " يجوز أن تكون مبتدأ ثان، وخبره "المفلحون"، والثاني و خبره خبر للأول، ويجوز أن تكون "هم" زائدة، ويسميها البصريون فاصلة، وهو رأي الجمهور..

الخلاصة :

مما تقدم نرى أن الإمام القرطبي تابع آراء البصريون والكوفيون وعرضها دون تعصب، مهتما في كل ذلك بالمعنى وجودته ومناسبته للمنطق اللغوي..

المسألة الرابعة: (خبر إنَّ)

قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [16]

بيان المسألة :

يكمن الخلاف في تلك الآية على (خبر إنَّ)، وقد اختلف النحاة في ذلك على أن "سواء" رُفع بالابتداء وخبره "أأنذرتهم" والجملة الفعلية خبر إنَّ، أي "أنهم تبالهوا حتى لم تغن فيهم النذارة " والتقدير "سواء عليهم الإنذار وتركه، أي سواء عليهم هذان[17]، وعلى هذا " الذين كفروا " نصب بأن. " وسواء " مبتدأ والجملة بعده خبره. و " سواء " وما بعده خبر الذين كفروا والعائد إليهم: " هم " في " أأنذرتهم "، وإنما دخلت ألف الاستفهام و " أم " لمعنى التسوية وإن لم يكن استفهاما. لما ذكرناه فيهما من معنى التسوية والمعادلة.

ودخلت " الواو " خاصة على: " استوى زيد وعمرو " و " سواء عندي زيد وعمرو " لأن الواو للتسوية والتعديل التام دون الفاء". [18]

وإما أن تكون "لا يؤمنون" خبر إنَّ، كأنه قيل: "إنَّ الذين كفروا لا يؤمنون، سواء أأنذرتهم أم لم تنذرهم"، ويكون القصد مما تقدم أنهم "لا يؤمنون"، وهو الحكم الذي حُكِم به على الاسم والذي تتم به الفائدة [19]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾[20]

رأي الإمام القرطبي:

رجح الإمام القرطبي القول بأن "لا يؤمنون" موضعه رفع خبر "إنَّ"، أي إن " الذين كفروا لا يؤمنون"، وبعد ذلك ذكر الرأي الثاني بأن خبر " إنَّ" سواء وما بعدها يقوم مقام العلة.

الخلاصة:

مما تقدم يتضح لنا أن الإمام القرطبي يذكر أراء المشاهير من النحاة دليلا على إلمامه التام بآراء النحاة على مختلف طبقاتهم، الأمر الذي جعله من أكبر وأشهر أئمة التفسير..

المسألة الخامسة: (زيادة الكاف للتأكيد)

قَالَ تَعَالَى:﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾ [21]

يقول القرطبي: في " مثلهم" رفع بالابتدأ والخبر في الكاف فهي اسم"[22]

بيان المسألة :

الخلاف في المسألة يكمن في حذف الخبر أم ذكره فذهب بعض النحاة إلى أن الخبر مذكور بقوله " مثلهم" ابتداء، و "كمثل الذي" خبره والكاف بمعنى مثل؛ لأن الكاف إنما جاءت للتأكيد، وهي زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [23]، أي " ليس شيء مثله"، أو أنها للتشبيه، وذلك قوله: (شبه بكاف) يريد أن الكاف تقع للتشبيه، بمعنى أن المجرور بها مشبه به، كقولك: زيد كالأسد، وهنا كالبدر. وفي القرآن: قوله تعالى:﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [24]،وقوله تعالى: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ﴾ [25] [26]. وذهب بعض النحاة إلى أن الكاف ليست للتوكيد، وإنما بها التعليل "قد يعني" فتكون الآية على هذا "مثلهم" مبتدأ و"كمثل" جار ومجرور متعلق بالفعل يعني، وجملة "قد يعني" خبره، ومعنى يعني، أي يقصد، وقد يقصد به التعليل، وقد هنا تفيد التقليل [27].

رأي الإمام القرطبي:

وافق القرطبي الرأي الأول بقولهم" مثل كمثل الذي استوقد نارًا" الآية "مثلهم" رفع بالابتداء، والخبر الكاف فهي اسم بمعنى "مثل" الذي استوقد نارًا، فهي زائدة للتوكيد ..

الخلاصة :

مفاد الأمر أن الإمام القرطبي يتعقب جميع الآراء المختلفة ويذكرها تفصيلًا، عن رضى واقتناع، ثم يرجح ويحسن الرأي الأقرب للمنطق والأجود للمعنى.

المسألة السادسة: **(حذف المبتدأ).**

قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾

يقول القرطبي: " صمٌ" أي هم صم بكمٌ عميٌ، فهو خبر ابتداء مضمر". [28]

بيان المسألة :

تتعلق المسألة بحذف المبتدأ في الآية السابقة ، فذهب بعض النحاة أن الآية خبر لمبتدأ مضمر تقديره "هم" ، وهو في حالة الإخبار عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، نحو: "الحمد لله الحميد" أو ذم نحو: "أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين" أو ترحم نحو: "مررت بعبدك المسكين" أو بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، نحو: "سمع وطاعة"،وبعدها الخبر صفة له في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ [29] [30]، ونحو قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [31]

ووقع في غير ذلك أيضا نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ [32]

والوجه الآخر من الرفع أنه جاء للتكرير على "أولئك" أي: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ [33]،و"أولئك" ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[34] [35]، وذهب بعض النحاة على أنها النصب، ويجوز في الكلام صما بكما عميا، على: وتركهم صما بكما عميا، وترك في الأصل بمعنى طرح وخلى، وله مفعول واحد فضمن معنى صير، فجرى مجرى أفعال القلوب [36] كقوله تعالى﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾

رأي الإمام القرطبي:

قال الإمام القرطبي برفع "صم" كخبر للمبتدأ المضمر هم، وهو أغلب رأي النحاة والقراء فقوله تعالى" صم بكم عمي " جاء للإخبار عن المضمر بالنعت المقطوع للمدح ،نحو مررت بزيد الكريم أو الذم نحو مررت بزيد الخبيث أو الترحم نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة ونحوها وجوبا والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين.[37]

لذا جاء الرفع على الأبتداء ولو كان على أول الكلام كان النصب فيه أفضل.

الخلاصة :

وقف الإمام القرطبي في تلك المسألة موقفًا حياديًا في عرضه لآراء النحاة و لجميع الخلافات في إعراب المسألة ثم أختار الرأي الأشهر والأفضل لايضاح المعنى والتفسير وهو رأي أغلبهم.

المسألة السابعة:(رفع لا ذلول على النعت)

قوله تعالى:قَالَ تَعَالَىٰ:﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [38]

يقول القرطبي: (وقوله لا "ذلول" بالرفع على الصفة لبقرة، وهو رأي الجمهور). [39]

بيان المسألة: تتعلق المسألة برفع "ذلول" على النعت أم نصبها، فاتجه الجمهور إلى أنها

مرفوعة؛ لأنها صفة لبقرة، أي: لم تذلل لقلب الأرض بالحرث، وإثارة الأرض، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾

أي: وليست من النواضح التي يسنى عليها لسقي الحروث، فالله تعالى وصف هذه البقرة بما

لا يعرفه الناس وصفا لغيرها من البقر، فجعلها تثير الأرض ولا تسقي الحرث على خلاف ما نشاهده من بقرنا. [40]

وذهب القليل من النحاة بالقول على النصب " لا ذلولَ" باعتبار أنها خبر النفي المحذوف، أي: " ليست هي ذلولَ"، وهذا الرأي رفضه جمهور النحاة. [41]

رأي الإمام القرطبي:

وافق الإمام القرطبي رأي الجمهور في هذه المسألة وقال أن "ذلول" مرفوعة بالصفة لبقرة، مع ذكره لرأي العلماء الآخرين، وإن كان غير متفقًا معهم في رأيهم.

الخلاصة :

مما تقدم نرى أن القول بأن "النحو فرع المعنى"، مبدأ رئيس في التفسير والتوضيح للمعاني القرآنية، فالإمام القرطبي أصل هذا المبدأ في تفسيره وأخذ به في جميع مسأل اللغة فكان دائم التحسين والترجيح للآراء الأفضل والأجود في معناها.

المسألة الثامنة: (الرفع بالابتداء)

قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [42]

يقول الإمام القرطبي: ("ويل" مرفوع على الابتدأ وإن كان نكرة؛ لأنه جاء بمعنى الدعاء) [43]

بيان المسألة :

ذهب الجمهور بأن "ويل"،" ابتداء، وخبر ؛ فالفاء مستأنفة، والجملة مستأنفة، «ويل» : مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها دعاء. الجار «مما» متعلق بالاستقرار الذي تعلَّق به خبر المبتدأ «ويل» .

والويل مصدر لم يستعمل منه فعل ؛ لأن فاءه وعينه معتلتان" [44]،وعلى هذا يكون الويل وصف وتخصيص "للذين يكتبون الكتاب "، فبين ذلك بقوله: (ويل لهم) إلخ مع ما فيه من التنصيص بالعلة، ولا يخفى ما في هذا الإجمال والتفصيل من المبالغة في الوعيد الزجر والتهويل [45] .

وذهب بعض النحاة كالأخفش وغيره بنصبه على إضمار الفعل، أي: "جعل الله ويلا لهم، تقول: ويل لزيد، وويلا لزيد، فالرفع بالابتداء وهو الجيد، لكونه يدل على معنى الثبات، والنصب على إضمار الفعل، هذا إذا لم تضفه، فأما إذا أضفته فالنصب ليس إلا لأن الاسم الذي أضفته إليه كان الخبر. فلو رفعته لم يكن له خبر"[46].

رأي الإمام القرطبي:

حسن الأمام القرطبي الرأي الأول برفع" ويل" على الابتداء وأيده بقوله: أن الأبتداءالجائز لأنه تضمن معنى الدعاء والوعيد، وأضاف لذلك قوله بأنه لم يضف فإن أضيف لجاز له أن ينصب على الحذف..

الخلاصة :

مما تقدم نرى أن الأمام القرطبي بعلمه الواسع يعرض جميع الآراء ويحسن أفضلها ويواجه الخطأ منها في التفسير والتعليق والشرح والتدليل..

المسألة التاسعة: (الرفع بالابتداء)

قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[47]

يقول القرطبي: ("أنتم" رفع بالابتداء، ولا يعرب؛ لأنه مضمر ، وقيل أنتم خبر مقدم لهؤلاء)[48]

بيان المسألة :

تتعلق المسألة برفع الضمير المنفصل على الأبتداء ، أم تقديمه على المبتدأ، فذهب الكثير من النحاة إلى أن " أنتم" مرفوع لأنه مبتدأ، وخبره "تقتلون" ؛ لأن هؤلاء إما أن تكون منادى لحرف النداء المحذوف، أي: "ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون"،إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ؛ لأن أولاء مبهم، ولا يحذف حرف النداء مع

المبهم، وإما أنها، الخبر على أن يكون بمعنى الذين، وتقتلون صلته، وبهذا قال الزجاج: ومثله في الصلة قوله تعالى:﴿وَمَا تِلْكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [49]، أي: وما التي بيمينك وهذا ضعيف أيضا، وإما منصوبة لفعل محذوف، أي "أعني، وهذا القول الأخير على مذهب الكوفيين، ولا يجيزه أكثر البصريين، وقد ذهب إليه جماعة من المتأخرين ممن يري رأي البصريين [50].

وقد ذهب بعض النحاة إلى رفع " أنتم " على أنها خبر مقدم، لأن قولهم: هذا أنت، كقولك: أنت هذا، أحدهما مبتدأ والآخر خبره، أيهما شئت جعلته المبتدأ والآخر الخبر، وقوله: تفعل كذا وكذا في موضع الحال عند البصريين، كأنك قلت: هذا زيد فاعلاً كذا. والعامل فيه معنى التنبيه. وعند الكوفيين أن المنصوب في هذا بمنزلة الخبر، لأن المعنى عندهم: زيد فاعل كذا. [51]

رأي الإمام القرطبي:

ذهب الأمام القرطبي إلى أن " أنتم " مرفوعة بالابتداء موافقًا الرأي الأول والأكبر من جمهور النحاة، وخبره "تقتلون" مع ذكره لآراء النحاة الأخرى وعرضه لأوجه إعراب هؤلاء، وتكمن علة ذلك في أن الضمائر أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ...

الخلاصة :

مما تقدم يتضح لنا مدى ثقافة الإمام القرطبي وتفقهه في علوم اللغة والقرآن وتوخيه للأوجه الإعرابية الأقراب والأفضل والتي تسهم بشكل كبير في توضيح المعنى ورفع الإبهام عن القرآن...

المسألة العاشرة: (رفع الضمير)

قوله تعالى:قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [52]

يقول القرطبي :(هو ضمير الأحد المتقدم، التقدير ما أحدهم بمزحزحه، وخبر الابتداء في المجرور." أن يعمر" فاعل بمزحزح وقالت فرقة: هو ضمير التعمير، والتقدير وما التعمير بمزحزحه، والخبر في المجرور،" أن يعمر" بدل من التعمير على هذا القول). [53]

بيان المسألة :

يكمن الخلاف في المسألة على رفع الضمير" هو"،بالابتداء، أو رفعه لأنه وقع بعد "ما" الحجازية، فذهب البعض إلى أن الضمير "هو"، كناية عن «أحد» ، وهو مبتدأ، و «أن يعمر» فى موضع رفع لأنه فاعل رفعته بـ «مزحزح» ، و «الجملة خبر «هو»، وقال البعض الآخر:" إن هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر

ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ما أنا بقارىء إن ما استفهامية مفعولة لقارىء ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك". [54]

وذهب بعض النحاة إلى أن الضمير "هو" ضمير التعمير، أي "وما التعمير بمزحزحه"[55]، فقد صار " هو " ضميرا للتعمير الذي قد تقدم الفعل الدال عليه، كما قال: " من كذب كان شرا له ". والمعنى: كان الكذب شرا له. فاكتفى بدلالة " كذب " على إظهار الكذب.[56]

وذهب البعض الآخر من النحاة إلى أن الضمير"هو" في محل رفع اسم "ما" الحجازية، بسبب زيادة حرف الجر في خبر "ما"،مثال الزيادة في خبر ليس وما أختها المنفي قوله تعالى:﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[57]وقوله تعالى:﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ واحترز بـ"المنفي" من الخبر الموجب فإنه لا يجوز: ليس زيد إلا بقائم ولا: ما زيد إلا بخارج...[59]

رأي الإمام القرطبي:

حسّن الأمام القرطبي الرأي الأول أن الضمير"هو" مرفوع بالابتداء، ولا يصح أن كون عماداً كما ذكر بعض النحاة، لأن هذا فيه بعد، فإنّ حق العماد أن يكون بين شيئين متلازمين، مثل قوله:﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [60]،وقوله:﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [61]، ونحو ذلك. [62]

الخلاصة :

يستعرض الإمام القرطبي جميع الآراء النحوية، ثم يأتي برأيه الصائب المؤسس على القواعد النحوية والسياقية والبلاغية، وكل ذلك شرطًا رئيساً للمفسرين...

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد تنوعت المسائل في باب المرفوعات وكانت عشر مسائل، وقد بين فيها الإمام القرطبي رأيه وآراء النحاة، ومن خلال التنوع في هذه المسائل نلاحظ أن الإمام القرطبي عندما يقوم بتفسير المسألة لا يتزمت إلى رأيه الشخصي ويضع رأيه وفق القواعد المنطقية التي تعين على فهم النص، ويذكر آراء المشاهير من النحاة وهذا دليل على إلمامه التام بآراء النحاة على مختلف طبقاتهم، وهذا الأمر جعله من أكبر وأشهر أئمة التفسير.

ونسأل الله أن يهلمنا الرشد ويجنبنا الزلل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصادر والمراجع

1. سورة الفاتحة الآية (1) .
2. أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، دار الكتاب العربي، (209/1).
3. محب الدين أبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري، إملاء مانحن به من الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن،
4. عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، اللامات، دمشق-سوريا، دار الفكر، ط2، 1405ه، 1985م، ص65.
5. أبو جعفر إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1421ه، ص12.
6. سورة البقرة، الآية (3).
7. الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، (251/1).
8. أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي، معاني القرآن وإعرابه، المسمى بالمختصر في إعراب القرآن ومعانيه، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1971م، (17/1)، وتفسير ابن أبي حاتم الأصيل، ص5.
9. أبو المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار المروزي السمعاني الشافعي، تفسير السمعاني، ت: ياسر بن إبراهيم، الرياض- السعودية، دار الوطن، ط1، 1418ه، 1997م، (43/3)، وتفسير الزمخشري، (37/1)، وفتح القدير للشوكاني، ص40، ومدارك التفسير وحقائق التنزيل للنسفي، (41/1).
10. سورة البقرة، الآية (5).
11. انظر الجامع لأحكام القرآن، (277/1).
12. أبو جعفر إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، ص19.
13. سورة الكهف، جزء من الآية (39).
14. سورة المزمل، جزء من الآية (20).
15. فاضل السامرائي، معاني النحو، عمان- الأردن، دار الفكر، ط1، 1420ه- 2000م، (49/1)، وانظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، (279/1)، وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، دمشق- سوريا، دار الفكر، ط1، 1368ه، 1964م، ص645.
16. سورة البقرة، الآية (6).
17. أبو جعفر إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، ص19.
18. الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد،شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي – علي سيد علي، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1429ه- 2008م، (435/3).
19. انظر: معاني القرآن للزجاج، مرجع سابق، (78/1).
20. سورة الكافرون، الآيتان (5،4) .
21سورة البقرة، الآية (17).
22. الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، (330/1).
23. سورة الشورى، جزء من الآية (11).
24. سورة البقرة ، جزء من الآية (19).
25. سورة الحشر، جزء من الآية (16).
26. انظر: إعراب القرآن، للنحاس، مرجع سابق، ص24، وعباس حسن، النحو الوافي، القاهرة- مصر، دار المعارف، ط3، (516/2)، وأبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، شرح ألفية بن مالك، المسمى: المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية، ت: محمد السيد عثمان، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، (662/3).
27. العثيمين، شرح ابن مالك، دروس صوتية بالمكتبة الإسلامية، (9/41).
28. الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، (323/1).
29. سورة التوبة، جزء من الآية (112).
30. جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: إميل بديع يعقوب، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، (286/3)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص822.
31. سورة البقرة، جزء من الآية (18).
32. سوؤة آل عمران، الآية(196).
33. سورة البقرة، الآية (16).
34. سورة البقرة، الآية (18).
35. محمد جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: عبدالله محسن التركي، دار هجر للطباعة، ط1، (346/1).
36. انظر: معاني القرآن للزجاج، مرجع سابق، (93/1)، ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر الرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ت: محمد عبدالرحمن المرعشلي، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط8، ص50.
37. عبدالله عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة- مصر، دار التراث، ط20، (255/1).
38. سورة البقرة، جزء من الآية (71).
39. انظر: الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، (188/2).
40. محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، (132/1)، وانظر: التفسير البسيط للنيسابوري، (293/1)، والتفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون، المأمون أحمد راتب حموش، (297/1).
41. انظر: إعراب القرآن للنحاس، مرجع سابق، ص48.
42. سورة البقرة، جزء من الآية (79).
43. انظر: الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، (222/2).
44. عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (81/1).
45. انظر: تفسير الآلوسي، (303/1)، بهجت عبدالواحد، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، (96/1)، الغرناطي، الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط، (203/1).
46. المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ت: محمد نظام الدين فتيح، المدينة المنورة- السعودية، دار الزمان، ط1، 1427ه، 2006م، (303/1).
47. سورة البقرة، جزء من الآية (85).
48. الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، (237/2).
49. سورة طه، الآية (71).
50. انظر إعراب القرآن، للأصبهاني، (44/1)، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري، (86/1).

51. علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، إعراب القرآن، ت: إبراهيم الأبياري، لبنان- بيروت، دار الكتب اللبنانية، ط4، 1420ه،
52. سورة البقرة، جزء من الآية (69).
53. الجامع لأحكام القرآن، (259/2).
54. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، (705/1).
55. انظر: أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، (237/1).
56. انظر: شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، (350/1).
57. سورة الزمر، جزء من الآية (36).
58. سورة النمل، جزء من الآية (93).
59. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ت: حسن هنداوي، سوريا- دمشق، دار القلم، ط1، (306/4).
60. سورة الأنفال، جزء من الآية (32).
61. سورة الزخرف، جزء من الآية (76).
62. الجامع لأحكام القرآن، (260/2).